

التأويل النحوي في تنبيه الطلبة على معاني الألفية

ل سعيد بن سليمان السوسي (ت882هـ)

Grammatical interpretation in alerting students to the al -alfia meanings of Saeed bin Sulaiman al-Sousi (date. 882 Hijri)

د. نهاد عبد الفتاح بدرية

قسم: اللغة العربية في جامعة فلسطين، غزة، فلسطين.

n.badria@up.edu.ps

تاريخ القبول: 2019/11/24

تاريخ الإيداع: 2019/08/17

تلخيص:

يعالج هذا البحث قضية من قضايا النحو العربي، ألا وهي قضية التأويل النحوي، حيث يبين لنا مدلول التأويل في اللغة والاصطلاح ومراحل تطوره عند علمائنا الأوائل إلى أن استقر المصطلح في القرن الثامن الهجري، ثم يستقرئ أهم مظاهر التأويل النحوي في كتاب "تنبيه الطلبة على معاني الألفية" لسعيد بن سليمان الكرامي السوسي المتوفى سنة (882هـ)، وأهم مظاهر التأويل النحوي، الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات، وتوضيح هذه المظاهر من خلال الشواهد النحوية التي ظهرت فيها قضية التأويل؛ للعودة بتلك الشواهد إلى الجادة التي أرسى علماء العربية قواعدهم عليها.

الكلمات المفتاحية: تأويل ، نحو، عربي، تنبيه، معاني الألفية، السوسي .

Abstract:

This research deals with the issue of Arabic grammar, namely, the issue of interpretation of grammar, where it aims to show the meaning of interpretation in language and terminology and its stages of development by our pioneering scholars until that term had settled in the eighth century AH. The research also extrapolates the most important aspects of interpretation of grammar in the book "Tanbeeh At-talabah 'ala ma'ani al-alfiyyah" Alerting Students to the Meanings of the Millennium "by Saeed bin Sulaiman Alkarrami Al-Susi died in (882 AH), and the most important aspects of interpretation of grammar such as deletion, implicitness, and the formulation of the infinitive, and appraisal in sentences and vocabulary, and

to clarify all these aspects through the grammatical evidence within which the issue of interpretation emerged. The study then seeks to refer this evidence to the basis on which the Arab scholars laid their rules.

Key words : *Interpretation, Grammar, Arabic, Alert , Meanings of the alfiya, Al Sosi*

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد ﷺ خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد: يأتي هذا البحث استكمالاً للطريق الذي سار عليه أجدادنا ممن صنفوا وألفوا في علم العربية، وصنعوا لنا مجدًا أضعناه عندما فرطنا بترائنا الزاخر، وبلغتنا الرصينة، فلانثُ السنتُننا، وانحرقت عن الجادة التي أسسها علمائنا الأوائل.

وأحببت - في هذا البحث - أن أطرق بالدراسة قضية من قضايا النحو العربي، وأن أُلجَّ في باب التأويل النحوي؛ لأقف على أصوله ومنبته عند علمائنا الأوائل كالخليل وسيبويه والأزهري وغيرهم، ثم لأنظر في مظاهره التي انتشرت في مصنفات علماء العربية، كالحذف والاستتار أو الإضمار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات.

وقد وقع نظري على مصنف (تنبيه الطلبة على معاني الألفية) لصاحبه سعيد بن سليمان السوسي (ت882هـ) من علماء المغرب في القرن التاسع الهجري، حيث سار المؤلف في شرحه على منهج من سبقه من العلماء والمصنفين والشرح، ويبيّن أن شرحه للألفية ابن مالك موجه لطلاب العلم، حيث أكثر من توجيهاته وتنبيهاته لهم، وجاء هذا الشرح في ثلاثة أجزاء.

وبدأت البحث بترجمة موجزة للمصنف صاحب الشرح موضع الدراسة، ثم كشفت النقاب عن مدلول كلمة التأويل في اللغة والاصطلاح، وبيّنت - بجلاء ووضوح - التأصيل لمصطلح التأويل عند النحاة، وعثرتُ على ما لم يعثر عليه الدكتور محمد عيد أستاذ النحو والصرف بكلية دارالعلوم في كتابه أصول النحو العربي، في باب تحديد مصطلح التأويل ونسبته لصاحبه.

ثم تبعتُ مواضع التأويل النحوي في هذا الشرح، وعزمت على إضافة إضاءة جديدة في علم العربية، من خلال دراسة أهم المسائل النحوية التي وردت في تنبيه الطلبة على معاني الألفية، وتوضيح أهمية قضية التأويل النحوي للعودة بالنصوص والشواهد إلى الجادة التي أرسى علمائنا قواعدهم عليها. وفي الختام جاءت المصادر والمراجع التي استعنت بها في إتمام هذا البحث، والله تعالى أسألُ التوفيقَ والسداد، ومنه أستمد العون والرشاد.

أهمية البحث:

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ فِي أَنَّهُ:

1. يعالجُ قضيةَ التأويلِ النحوي، ويُبينُ أصولَه عندَ علماءِ العربيةِ.
2. يَكتشفُ لنا مظاهرَ التأويلِ النحوي عندَ سعيدِ بنِ سليمانِ السوسي (ت882هـ).

سبب اختيار الموضوع:

1. التعرفُ على قضيةٍ مهمّةٍ من قضايا النحو العربي.
2. الاطلاع على مصنف تنبيه الطلبة على معاني الألفية، وهو من شروح الألفية المميزة.

أهداف الدراسة:

1. التعرفُ على الأصولِ التراثيةِ لمصطلحِ التأويلِ النحوي عند علماء العربية.
2. بيانُ مظاهرِ التأويلِ النحوي في مصنفِ السوسي.

منهج البحث:

تَبَعًا لِطَبِيعَةِ الْمَوْضُوعِ فَإِنَّنَا سَنَتَّبِعُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ الَّذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ طَبِيعَةِ التَّعَامُلِ مَعَ قَضِيَةِ التَّأْوِيلِ النُّحْوِيِّ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ.

ترجمة موجزة للسوسي (ت882هـ):

هو أبو عثمان سعيد بن سليمان بن سعيد الكرامي السِّمْلالي الجزولي السوسي⁽¹⁾، فقيه مالكي، له علم بالأدب، مشهور بالبركة والدين المتين، وهو من أهل سوس بالمغرب، والكرامي: أسرة عربية تعود في أصولها إلى الأشراف من آل البيت.

وأما السِّمْلالي فهي نسبة إلى إحدى القبائل الكبرى في سوس بالمغرب.

وأما الجزولي فهو نسبة إلى بلاد جَزُولَة، وهو إقليم عامر بالسكان.

وأما السوسي فنسبة إلى سوس، وهو إقليم يضم حواضر عديدة، وقد تصدر السوسي

للتدريس والتأليف، ومن تصانيفه ما يلي:

1. إغاثة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمان.
2. تنبيه الطلبة على معاني الألفية.
3. شرح الأجرومية.
4. شرح البردة، وهو شرح لقصيدة مدح للنبي ﷺ.
5. شرح مختصر ابن الحاجب، في الفقه.

6. شم رائحة التحفة، وهو شرح لأرجوزة في القراءات.
7. مؤلف في المبنيات، في النحو.
8. مؤلف في التنجيم.
9. مشكلات القرآن.
10. هداية السالك إلى فهم ألفية ابن مالك.

ويتوقع المؤرخ محمد المختار السوسي أن يكون صاحبنا الكرامي آخر من قرأ بالأندلس، وبعد ذلك غلب عليها العدو من الأسبان⁽²⁾.

توفي أبو عثمان سعيد بن سليمان الكرامي - رحمه الله تعالى - وهو في حالة صحية حسنة بعد أن تقدّم به العمر، وذلك في الليلة السادسة عشرة من شعبان عام (882هـ). ودفن بمسجد تازموت⁽³⁾، وذهب ابن القاضي (ت1025هـ) صاحب درة الحجال إلى أن وفاته كانت في حدود عام 899 للهجرة⁽⁴⁾.

ولكننا نرجح ما قاله الزركلي في الأعلام؛ لأنه أخذ ذلك عن المختار السوسي المغربي العالم الفقيه الأديب المؤرخ (ت1383هـ)، عندما ذكر له أنّ ابن القاضي يقول: وفاة الكرامي في حدود 899 فقال المختار السوسي: خطأ، وعندنا الشهر واليوم. ولا شك أنّ الذي يعلم الشهر واليوم لوفاة أي عالم، يكون أكثر دقة من غيره، ولذلك رجحنا قوله.

1.1 التأويل لغةً:

التأويلُ مصدرٌ للفعلِ الرباعيِّ المضعفِ عينه (أَوَّل) يُؤَوِّلُ تَأْوِيلًا، وتُؤَلِّئُهُ (أل) يُؤُول، أي: رجع وعاد⁽⁵⁾، والتأويل عند أبي عبيدة بمعنى التفسير والمرجع والعاقبة والمصير⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁷⁾، أي: تفسيره ومرجعه، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾⁽⁸⁾ أي: ما يؤول إليه بعثهم ونشورهم⁽⁹⁾. وقد ذكر الخليل أنّ: "التَّأْوِيلُ والتَّأْوِيلُ: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحُّ إلا ببيان غير لفظه"⁽¹⁰⁾.

قال الأزهري: "يقال أُلْتُ الشيءَ أُؤُولُه إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكَّلت بلفظ واضح لا إشكال فيه"⁽¹¹⁾.

وقيل: إنه مشتق من الإيالة، وهي السياسة، حيث يقال: آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو مُؤَتَالٌ لقومه مقاتلٌ عليهم، أي: سائسٌ مُحْتَكِمٌ⁽¹²⁾.

1.2 التأويل: اصطلاحًا:

شاع التأويل عند النحاة وغيرهم قديمًا وحديثًا؛ لأنه يعد ركناً رئيسًا يعتمد عليه النحو العربي، ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد أحدًا من القدماء وضع تعريفًا جامعًا شاملًا لمصطلح التأويل، حيث احتكم العرب إلى قانون اللغة الذي يجمع القواعد والأحكام المستنبطة من لسان العرب، فما وافق هذا القانون أخذنا به وقبلناه، وما خالفه رددناه بلطف السياسة، وحسن التخريج، والتقدير والتأويل.

ولو أمعنا النظر في تراثنا النحوي وخاصة في كتاب سيبويه لوجدنا أن مدلول التأويل مبثوث في ثنايا كلامه دون أن يحدد لنا مصطلحًا واضحًا، حيث يقول سيبويه: "وليس شيء يُضطَرُّونَ إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك"⁽¹³⁾.

وقد ظهر تعريف مصطلح التأويل في عصر متأخر، حيث ذكر أبو حيان الأندلسي تعريفًا لمصطلح التأويل، فقال: "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل، أما إذا كان لغة طائفة من العرب، لم تتكلم إلا بها، فلا تأويل"⁽¹⁴⁾، وقد نقل السيوطي هذا القول في المزهروالاقتراح⁽¹⁵⁾.

وقد أخذ الباحثون هذا التعريف نقلًا عن الإمام السيوطي، ولم أجد باحثًا نسب القول لصاحبه أبي حيان، إلى درجة أن وصل الأمر إلى ادعاء بعض أساتذتنا الكرام ومنهم الأستاذ الدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو) حيث يقول: إنه رجع لكتاب التذييل والتكميل، وقلّب كل أجزاءه المخطوطة، ولم يعثر على هذه العبارة⁽¹⁶⁾، ولكنني عثرت عليها مع بعض الجهد كما بينت سابقًا في عزو النص لصاحبه أبي حيان.

نعود لنوضح المقصود بالجادة، فما هي الجادة التي يُتأوّل ما خرج عنها؟

إنها ليست النطق العربي وظاهر الكلام، وإنما المقصود بالجادة هنا قواعد النحو، فما خرج عنها يجب أن يُتأوّل حتى يعود إليها.

كما بيّن أبو حيان أن الأخذ بظاهر النص أولى من الذهاب إلى تأويله، فقال: "إنه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، أو على قريب من ظاهره كان أولى من حمله على ما لا يشملته العقل، أو على ما يخالف الظاهر جملة"⁽¹⁷⁾.

وقد أشار المرادي أيضًا إلى معنى التأويل، وذلك في قوله: "مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلا ظرفية، حقيقة أو مجازًا، وما أوهم خلاف ذلك زُجَّ بالتأويل إليه"⁽¹⁸⁾، ويمكننا أن نستنبط من هذا القول مصطلحًا للتأويل، وهو رد النص إلى أساسه الأول الذي وضع له.

ومعنى ذلك أنه إذا ورد عن العرب الأقدمين نصٌّ يصادم قاعدة نحوية؛ فإن النحاة يؤولونه بما يوافق قواعدهم النحوية، فليست الجادة النصوص اللغوية، بل هي قواعد النحو التي يلتزم بها النحاة.

ومن التعريفات التي وقفنا عليها لمصطلح التأويل، تعريف سعيد بن سليمان السوسي، حيث عرّف التأويلَ بقوله: "حمل اللفظ على أحد احتمالاته بدليل يعضده"⁽¹⁹⁾.

ويرى د. علي أبو المكارم - رحمه الله - أن التأويل النحوي هو "محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويًا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية أو بتعبير آخر هو صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"⁽²⁰⁾.

لذلك يمتد مفهوم التأويل امتدادًا مباشرًا عن مدلوله اللغوي، وحصره في الدلالة على العاقبة والمأل والتدبر والتقدير، فهو يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وتبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقًا مع القواعد المتبعة.

وقد عرّف د. محمد عيد التأويل في أصوله، فقال: "هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير"⁽²¹⁾.

ويمكننا أن نجمل من خلال ما سبق أنّ التأويل النحوي ما هو إلا إعادة قراءة النص قراءة صحيحة تنماشى وتتوافق مع قواعد اللغة السليمة.

1.3 طريقة السوسي في بيان أوجه التأويل:

عمد السوسي إلى توجيه خطابه للطالب؛ لأنه المعني بالشرح، ومن ذلك طلبه للتأمل في القاعدة أو المثال إذا رأى ما يشكل على الطلبة، حيث قال في همزة إن المكسورة: تفتح إذا سد المصدر مسدها إذا أولت مع صلتها بالمصدر، نحو قولك: بلغني أنك قائم، أي: قيامك، وعجبت من أنك قائم، تؤول بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور، ثم قال: تأملها.

كما ربط الشارح بين مسائل الكتاب، ورتب عرضه للمسألة، وانطلق من القاعدة، ثم يبدأ بتأويل الأوجه المخالفة للقاعدة ليردها إلى الجادة الصحيحة، وكان يستعرض مسائل الخلاف بإيجاز شديد، دون ذكر الأدلة والحجج لآراء النحاة، وهذا يتناسب مع الهدف من هذا الشرح الموجه لتنبيه الطلبة على معاني الألفية.

وقد استخدم الشارح لغة سهلة ميسرة؛ لتتناسب مع عقول الطلبة الناشئة، واتباع المنهجية العلمية في شرحه، متخذًا أسلوبًا تعليميًا بسيطًا، فيشرح المفردات الغريبة، والأمثال

الفريدة، والحكم المفيدة، ثم يبين معاني ألفاظ الألفية بما تتضمنه من قواعد وأحكام، يعززها بالشواهد القرآنية، والأمثلة الواقعية.

مظاهر التأويل في النحو العربي

أهم مظاهر التأويل في النحو أربعة أمور: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات⁽²²⁾، وسنتحدث عن كل مظهر من مظاهر التأويل النحوي كما يلي:

أولاً: الحذف

يكثر التأويل النحوي بالحذف في مواضع متنوعة، حيث يكون الحذف للاسم أو للفعل أو للحرف في نظام اللغة، ويزداد الحذف للاسم والفعل، ويقل للحرف، ومن المواضع التي يحذف فيها الاسم ما يلي:

- حيث تقرر لدى النحاة - في باب المبتدأ والخبر - أنه لا يخبر بالجنة عن المعنى، نحو: الجودُ حاتمٌ، ولا بالمعنى عن الجنة، نحو: زيدٌ الشجاعُ، ولذلك وجب تقدير المحذوف، وهو المضاف، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾⁽²³⁾، والتقدير هو: ولكنَّ البرَّ برٌّ مَنْ اتقى، حتى يعود الشاهد أو النص لأصل القاعدة، وللجادة التي سار عليها العلماء، المتمثلة في الإخبار بالمعنى عن المعنى، أو نقول: ولكن ذو البر من اتقى، للإخبار بالجنة عن الجنة⁽²⁴⁾.

- كما تقرر لدى النحاة أيضاً أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجنة؛ لأنه لا يتحقق منه فائدة، نحو: زيدٌ الآنَ، فإن ورد ما ظاهره كذلك، أرجعناه إلى الجادة، وهو الإخبار بالزمان عن المعنى لا عن الجنة، كقولهم: الهلالُ الليلةَ، والتقدير على حذف المضاف هو: طلوعُ الهلالِ الليلةَ⁽²⁵⁾.

- التقدير على حذف المبتدأ أو الخبر في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾⁽²⁶⁾، فعلى تقدير حذف الخبر: طاعةٌ أمثلٌ، وعلى تقدير حذف المبتدأ: أمرنا طاعةً.

- التقدير - في باب كان وأخواتها - لضمير الشأن المحذوف في الفعل (كان) في قول الفرزدق:

فَنَافِذُ هَدَا جُورٍ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ لَمَّا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا⁽²⁷⁾

حيث منع البصريون تقديم معمول خبر كان على اسمها، كقولنا: كان طعامك زيداً أكلاً، وكما في البيت السابق، حيث جاء بعد (كان) معمول خبرها، وهذا غير جائز عند البصريين،

فأولوا هذا الشاهد على حذف ضمير الشأن؛ ليعودوا بالبيت إلى الجادة، والتقدير عندهم: كان الشأن إياهم عطيةً عوداً، فعالَ الضميرُ وهو اسم (كان) بين كان ومعمول الخبر، وإياهم وما بعده تفسير ضمير الشأن، والأصل: لِمَا كَانَ عَطِيَّةً عَوْدَهُمْ، فلما قُدِّمَ الضمير صار منفصلاً⁽²⁸⁾.

- التقدير - في باب كان وأخواتها - ل(كان واسمها) المحذوفة مع بقاء الخبر دليلاً عليها، وخاصة بعد (إن ولو) الشرطيتين، كقولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ"⁽²⁹⁾، والتقدير هو: إن كانَ العملُ خيراً كانَ الجزاءُ خيراً، وإن كانَ العملُ شراً كانَ الجزاءُ شراً⁽³⁰⁾.

وقد استدل ابن مالك في شرح كافيته بهذا القول على أنه حديث نبوي⁽³¹⁾، والحق ليس كذلك؛ بل هو قول كما ذكره سيبويه في كتابه⁽³²⁾.

وكذا يكون الحذف بعد (لو) كقول النبي ﷺ: "يَلْعُو عَيِّيَ وَلَوْ آيَةً وَحَدِيثًا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجَ"⁽³³⁾، والتقدير: ولو كان المبلغ آية⁽³⁴⁾.

- تقدير ضمير الشأن - في باب ظن وأخواتها - بعد أفعال (ظن وأخواتها) إذا جاء ما ظاهره أنها غير عاملة، نحو قولنا: ظننتُ زيداً قائماً، فهنا يؤول البصريون هذا القول بتقدير ضمير الشأن مفعولاً أولاً، والجملة بعده مفعول ثانٍ، فيصبح: ظننتُهُ زيداً قائماً، فالعمل لهذه الأفعال باقٍ عندهم، أو على تقدير لام الابتداء المعلقة للفعل، نحو: ظننتُ زيداً قائماً، فعَلقت اللامُ الفعلَ، أي: منعتَه من العمل⁽³⁵⁾.

- تقدير إضمار الفعل - في باب اشتغال العامل عن المعمول - في قولنا: زيداً أكرمته؛ لأنَّ المتقدم منصوب، وهو محتاج إلى الإضمار للفعل قبله، وهو مرجوح، أما قولنا: زيداً أكرمته، فرُفِعَ زيدٌ بالابتداء راجح؛ لعدم الاحتياج إلى الإضمار⁽³⁶⁾، وكذلك بعد أدوات الشرط والتحضيض، نحو قولنا: إنَّ زيداً لَقِيتهُ فأكرِمتهُ، وهَلَّا زيداً أكرِمتهُ⁽³⁷⁾، والتقدير: إنَّ لَقِيتهُ زيداً لَقِيتهُ فأكرِمتهُ، وهَلَّا أكرِمتهُ زيداً أكرِمتهُ.

- تقدير إضمار الفعل - في باب المفعول معه - إنَّ وردَ منصوبٌ في كلام العرب لا يحتمل النصبَ على المعية ولا على العطف، كقول ذي الرُّمة: عَلَفْتُهَا تَبَنًّا وَمَاءً بَارِدًا⁽³⁸⁾.

والتقدير: عَظِفْتُهَا تَبِينًا وَسَقَيْتُهَا مَاءً؛ لأنه لا يجوز فيه النصب على المعية، ولا على العطف؛ لأنه لا يقال: عَظِفْتُهَا مَاءً⁽³⁹⁾.

- تقدير حذف المبتدأ - في باب الحال - إذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع مثبت مسبوق بالواو، نحو قولنا: جاء زيدٌ وَيَصُكُّ عَيْنَيْهِ، حيث دخلت الواو على الفعل المضارع المثبت غير المقترن بـ(قد)، فتأوَّله النحويون على حذف المبتدأ، وذلك المضارع خبره، فتصير الجملة اسمية، وتقديره: جاء زيدٌ وهو يَصُكُّ عَيْنَيْهِ⁽⁴⁰⁾؛ لأنه يمتنع مجيء الواو في هذا الموضع؛ لأنَّ المضارع شبيهه باسم الفاعل، فكأننا قلنا: جاء زيدٌ صَاحًّا عَيْنَيْهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُنَّ﴾⁽⁴¹⁾، فالفعل المضارع مثبت، وهو حال من فاعل الفعل تَمُنُّنْ، أي: ولا تَمُنُّنْ مُسْتَكْثِرًا، فامتنع هنا مجيء الواو قبل المضارع المثبت، فإن ورد في كلام العرب أن واو الحال قد تقدمت على الفعل المضارع المثبت، فإنه يجب أن يؤول على تقدير حذف ضمير على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية هي الخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وعلى هذا التأويل قول عنترة بن شداد العبسي:

عَظِفْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا
زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ⁽⁴²⁾

والتقدير: وأنا أقتل قومها، والشاهد: وجوب تأويل مبتدأ محذوف قبل المضارع المثبت؛ لأن واو الحال يمتنع أن تتصدر المضارع المثبت، فإن ظهرت كما هو الحال هنا، فإنه يجب تأويل محذوف يكون هو المبتدأ، والجملة الفعلية خبر لهذا المبتدأ (أنا)، والجملة الاسمية (وأنا أقتل قومها) في محل نصب حال من ضمير المتكلم في الفعل (عَظِفْتُهَا) وهو نائب الفاعل. أو يؤول المضارع بالفعل الماضي، والواو عاطفة، فيكون التقدير: وَقَتَلْتُ قَوْمَهَا.

- تقدير حذف الموصوف فيما يتوهم فيه إضافة الاسم إلى نفسه، كقولنا: مسجدُ الجامعِ، وهذا يؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مسجدُ المكانِ الجامعِ؛ لأن المضاف يكسبُ التخصيص أو التعريف من المضاف إليه، والشيء لا يُخصَّصُ نفسه ولا يُعرِّفها⁽⁴³⁾.

- تقدير الفعل المحذوف وحده إذا انشغل الفاعل عنه، وارتفع به، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾⁽⁴⁴⁾، فالفعل هنا لم يظهر، وفسره الذي بعده، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، ولذلك وجب حذف الفعل المقدر؛ لأنَّ (إذا) اسم شرط لا تضاف إلا إلى جمل الأفعال، وهذا مذهب البصريين⁽⁴⁵⁾، وإليه نميل؛ لأنَّ القرآن

الكريم نزل به، وكذلك بعد (إن) الشرطية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽⁴⁶⁾، فأحدٌ مرفوع بفعل محذوف واجب الإضمار؛ لأنَّ أداة الشرط لا يليها إلا الفعلُ عند البصريين، والتقدير: وإن استجارَكَ أحدٌ من المشركين.

أما حذف الحروف فليس بقياسٍ، كما قال ابن جني؛ لأنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلامَ لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنتَ مُختَصِرًا لها هي أيضًا، واختصارُ المختصر إجحافٌ به⁽⁴⁷⁾. ومع ذلك فقد وجدنا بعضَ الشواهد التي حُذِفَت منها الحروف، منها ما ورد عن رؤبة بن العجاج أنه إذا قيل له: كيفَ أصبَحْتَ؟ فيقول: خَيْرٍ، عافاك اللهُ. أي: بخيرٍ.

وهذا عند البصريين من الشاذ الذي لا يُعتدُّ به لقلته وشذوذه؛ لأنَّ الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف إلا إذا كان لها عوض، كألف الاستفهام، نحو: اللهُ ما فعلت كذا، أي: بالله ما فعلت كذا، أوها التنبيه، نحو: ها اللهُ⁽⁴⁸⁾.

بينما ذهب ابن عقيل للقول بأن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا حيث يكثر استعماله⁽⁴⁹⁾، وخيرٍ، عافاك اللهُ، مما كثر استعماله بحذف حرف الجر.

وقد ورد حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع مع بقاء عملها، حيث سمع عن العرب في المثل: "تَسْمَعُ بَزِيدٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"، والتقدير: أن تسمعَ بزيد⁽⁵⁰⁾، والمثل المسموع عن العرب هو "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"⁽⁵¹⁾، والتقدير مؤولاً: أَنْ تَسْمَعُ، والصريح منه: سماعك، وقد وردَ الفعلُ بالرفع تسمعُ بالمُعِيدِيِّ، وعندها فلا شاهد فيه على الحذف، ولذلك فإنَّ الشاهد يحتمل وجهًا آخر، ورواية أخرى برفع الفعل المضارع كما ذكرنا، والقاعدة تقول بأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال⁽⁵²⁾.

أما إذا حُذِفَ حرف الجر، فإن الفعل يتعدى بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽⁵³⁾، والتقدير: من قومه، وكقول العرب: أمرتُك الخَيْرَ، والتقدير: أمرتُك بالخير⁽⁵⁴⁾، ويكون العمل للفعل لا لحرف الجر المحذوف؛ ولهذا لا يأتي الضمير المجرور إلا متصلاً، كقولنا: به ومنه وله وفيه، وهذا الحذف ورد سماعاً عن العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾⁽⁵⁵⁾، والتقدير: برهيم، وينتصب الاسم تشبيهاً بالمفعول به، ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي الاسم الذي نصب بسبب حذف حرف الجر، وهو عند الجمهور سماعي، يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد يحذف الحرف للضرورة الشعرية، كما في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ⁽⁵⁶⁾

أي: فالله يشكرها، على إضمار الفاء الرابطة لجملة جواب الشرط، وهو من القليل النادر، وهو للضرورة الشعرية كما ذكر سيويوه⁽⁵⁷⁾.

ثانيًا: الاستتار

الاستتار من مظاهر التأويل في الدرس النحوي، ويسمى الإضمار أيضًا، ويكون في الضمائر والأسماء والأدوات العاملة، وهو ينقسم إلى قسمين:

- الضمير المستتر، سواء أكان الاستتار وجوبًا، نحو: المضارع للمتكلم وحده، نحو قولك: أوافقُ (أنا) - المضارع للمتكلم الجمع أو للمعظم نفسه، نحو قولك: نوافقُ (نحن) - الأمر للمخاطب المفرد المذكر، نحو قولك: وافقُ (أنت) فهذه الضمائر هي فاعل للفعل، وتحذف وجوبًا، فإن وجدت فهي توكيد للفاعل المحذوف⁽⁵⁸⁾، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽⁵⁹⁾ أم جوازًا، نحو قولك: زيد قام (هو).

- إضمار اسم ليس وجوبًا في الاستثناء، نحو قولنا: قام القوم ليس زيدًا، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، أو ليس القائمُ زيدًا⁽⁶⁰⁾؛ لأنَّ الجادة التي عليها النحاة أنَّ النواسخ تدخل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فتنسخ حكمها.

- إضمار (أنَّ) الناصبة للفعل المضارع، سواء أكان إضمارها عن طريق الوجوب، وذلك بعد (لام الجحود)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶¹⁾، والتقدير: ما كان الله مريدًا لأنَّ يذَرَ المؤمنين على ما أنتم عليه⁽⁶²⁾، أو بعد (حتى)، نحو قولنا: أسيرُ حتى أدخلَ المدينة، أي: إلى أن أدخل⁽⁶³⁾، أو بعد (فاء السببية)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾⁽⁶⁴⁾، حيث سبقت بنفي، والتقدير: فأنَّ يموتوا⁽⁶⁵⁾.

- أو بعد (واو المعية)، نحو قول الشاعر:

لا تَنهَ عن خُلُقِي وتَأْتِي مِثْلَهُ
عارٌّ عليكِ إذا فَعَلتَ عَظِيمٌ⁽⁶⁶⁾

والشاهد: نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية، والتقدير: وأن تأتي، وكذلك في قولك: لا تضربِ زوجتَكَ وتندم⁽⁶⁷⁾، والتقدير: وأن تندم.

أو عن طريق الجواز، وذلك بعد لام التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁸⁾، والتقدير: وأمرنا لأنَّ نُسَلِّمَ، أو بعد (الواو والفاء وثم وأو) إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾⁽⁶⁹⁾، والتقدير: إلا وحيًّا أو من وراء حجابٍ أو إرسالًا أو مرسلًا؛ لأنَّه لا يُعْطَفُ بالفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل⁽⁷⁰⁾، أي: غير

المشتق كالمصدر (وحيًا)، فالفعل (أو يرسل) منصوب بأن المضمرة جوارًا، وتأويل المصدر (أن يرسل) بالصريح هو (إرسالًا) أو (مرسلًا).

وبعد الواو كقول الشاعر:

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْني
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ⁽⁷¹⁾

فالشاهد: نصب الفعل المضارع (وتقرَّر) بأن المضمرة جوارًا بعد الواو؛ لأنَّه معطوفٌ على اسم خالص، وهو المصدر لُبْسٌ؛ لأنَّ المصدر اسم خالص من قبَل الجوامد⁽⁷²⁾، والتقدير يكون: لُبْسٌ عِبَاءٌ وَقَرَّرَ عَيْني.

وبعد ثَمَّ كقول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثَمَّ أَعْقَلَهُ
كَالْتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ⁽⁷³⁾

والشاهد: نصب الفعل المضارع (ثمَّ أَعْقَلَهُ) بأن المضمرة جوارًا بعد ثَمَّ؛ لأنَّه معطوفٌ على المصدر (قتلي)، والتقدير: إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثَمَّ عَقَلِي إِيَّاه.

وبعد الفاء كقول الشاعر:

لَوْلَا تَوْفُقٌ مُعْتَرٍ فَارِضِيَهُ
مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ⁽⁷⁴⁾

والشاهد: نصب الفعل المضارع (فَارِضِيَهُ) بأن المضمرة جوارًا بعد الفاء؛ لأنَّه معطوفٌ على المصدر (توقع)، والتقدير: لَوْلَا تَوْفُقٌ مُعْتَرٍ فَارِضَاؤُهُ.

وكل ما سبق من أفعال بعد حروف العطف هو مؤول بمصدر معطوف على الاسم قبله؛ لأنَّ الجادة التي عليها النحاة لا تُجيز أن يُعطفَ الفعلُ على الاسم الخالص كالمصدر، وإنما يجب تأويله بمصدر مثله.

ثالثًا: صوغ المصدر

صياغة المصدر من مظاهر التأويل في الدرس النحوي، وتتم من خلال حروف المصادر أو حروف الموصول، وأهمها (أَنَّ - أَنْ - مَا - كِي - لَوْ) فهذه الحروف تؤول بالمصدر مع ما دخلت عليه، وذلك على النحو التالي:

- (أَنَّ) المصدرية، كقولنا: يعجبني أنك ناجح، وتأويله بالمصدر الصريح: يعجبني نجاحك، بالرفع على الفاعلية.

- (أَنْ) المصدرية، وتوصل بالفعل الماضي المنصرف، كقولنا: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، وتوصل بالمضارع المنصرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁷⁵⁾، وتأويله بالمصدر الصريح: صِيَامُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ، على تقدير مبتدأ.
 - (مَا) المصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁽⁷⁶⁾، وتأويله بالمصدر الصريح: يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَعَلَانَتَهُمْ، بالنصب على المفعولية.
 - (كِي) المصدرية، وتوصل بالفعل المضارع فقط، كما في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾⁽⁷⁷⁾، لِيُحْزِنَهُمْ عَقُوبَةً لَهُمْ، وتأويله بالمصدر الصريح: لِيُحْزِنَهُمْ، والمصدر في محل جر بحرف الجر اللام.
 - (لَوْ) المصدرية، وتوصل بالفعل الماضي كقولنا: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ، أو بالفعل المضارع، نحو: وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ، أي: قيامه بالنصب على المفعولية⁽⁷⁸⁾.
- رابعاً: التقدير في الجمل والمفردات:
- يكون التقدير في الجمل التي لها محل من الإعراب، ويتم تأويلها بجعلها محلاً لمفرد كان حقه أن يكون مكانها، وهي خمسة (الخبر- المفعول في باب ظن - جواب شرط جازم - حال - تابع) وهي على النحو التالي:
- تكون الجملة في محل رفع خبر لمبتدأ، نحو قولنا: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وزَيْدٌ أَبُوهُ قائم، فالأولى جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ، والثانية جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ.
 - تكون الجملة في محل رفع خبر (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، نحو قول النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَّقَنَهُ"، فالجملة الفعلية (يُحِبُّ) في محل رفع خبر إِنَّ.
 - تكون الجملة في محل نصب خبر (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾⁽⁷⁹⁾، فجملة (لِيُضَيِّعَ) في محل نصب خبر كَانَ.
 - تكون الجملة في محل نصب في باب ظن، نحو قولنا: ظننتُ زَيْدًا أَبُوهُ قائم، وتأويل الجملة الاسمية بالمفرد: قائمًا في محل نصب.
 - تكون الجملة في محل جزم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾⁽⁸⁰⁾، فالفاء المقترنة بجملة (فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) رابطة لجملة جواب الشرط الجازم.

- تكون الجملة في محل نصب حال، كقولنا: أقبل زيدٌ يحملُ سلاحه، فالجملة الفعلية (يحمل سلاحه) في محل نصب حال من زيد.
- تكون الجملة في موضع النعت بشرط أن يكون المنعوت منكرًا؛ لأنَّ الجملة تؤول بالنكرة، سواء كانت فعلية أم اسمية، فالجملة الفعلية، نحو قولنا: مررتُ برجلٍ قام، أي: قائم هو، ومررت برجل قام أبوه، أي: قائم أبوه، والجملة الاسمية، نحو قولنا: مررتُ برجل هو قائم، فتقدر الجملة بعد النكرة بالنكرة⁽⁸¹⁾.
- تكون (إذن) عاملة وناصبة للفعل المضارع بشروطها، وهي: الصدارة، وعدم الفصل، والاستقبال، كقولنا: أزورك غدًا، فترد عليه بقولك: إذن أكرمك. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽⁸²⁾، حيث إن قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ﴾، عند القراء السبعة بالرفع على تأويل أنه من عطف المفردات، حيث عطفَ الفعلُ على الفعل، وهو مرفوعٌ لوقوعه خبرَ كاد، والفعل في خبر كاد واقعٌ موقع الاسم⁽⁸³⁾، فيكون (لا يلبثون) عطفًا على (ليستفزونك)، و(إذًا) متوسطة فألغيت، يعني أنها فقدت شرطًا من شروط إعمالها، وهو الصدارة، أو قد تكون (إذًا) متوسطة بين قسمٍ محذوفٍ وجوابه، فألغيت لذلك، والتقدير: والله إذن لا يلبثون، وقرأ أبي بن كعب رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا﴾ بالنصب، على أنه من عطف الجمل، فعطف جملة (إذًا لا يلبثوا) على جملة (وإن كادوا ليستفزونك)، وعليه بقيت (إذن) عاملة وناصبة للفعل المضارع، ووقعت أول الكلام⁽⁸⁴⁾.
- المجرور بحرف الجر الزائد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾⁽⁸⁵⁾، والتقدير: وما ربُّك ظلامًا للعبيد.

خامسًا: العودة به إلى الجادة:

- وقد كثر التأويل بهذه الطريقة، خاصة في باب الحال، فكلُّ حال جاء على صورة مخالفة للجادة والقاعدة التي سار عليها العلماء، تم تأويله والعودة به إلى الجادة؛ ليستقيم مع أصل القاعدة، ومن ذلك ما يلي:
- تأويل الحال المعرفة بالنكرة؛ لأنَّ الأصل في الحال التنكير، وما خرج عن الأصل يؤول إلى النكرة، كقولنا: ادخلوا الأفضلَ فالأفضل، أي: مرتبين.

- كذلك تأويل المعرف بالإضافة، كقولنا: جاء زيدٌ وحدَه، أي: في حال كونه منفردًا بالمجيء، ولا يكون (وحدَه) إلا مؤوَّلًا بالحال مضافًا إلى ضمير مجرور⁽⁸⁶⁾.
- تأويل الاسم المضاف لما اتحد معه في المعنى، كقولنا: سعيدٌ كرزٍ؛ لأنَّ الأصل في المضاف أن يكون مغايرًا للمضاف إليه في المعنى؛ لأن المضاف يكسب التخصيص أو التعريف من المضاف إليه، والشيء لا يخصص نفسه ولا يعرفها، فإن ورد في كلام العرب ما يوهم أن المضاف أضيف إلى نفسه، فإنه يؤول الاسم الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، ولا شك أنَّ الاسم خلاف المسمى، فيكون التقدير: سعيد مسمى هذا الاسم، أي: ملقب بكرز⁽⁸⁷⁾.

نتائج البحث

1. تطوّر مصطلح التأويل النحوي عند علمائنا الأوائل إلى أن استقر في القرن الثامن الهجري.
2. تركّزت مظاهر التأويل النحوي عند السوسي في الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات.
3. تبيّن أن الهدف من قضية التأويل النحوي هو العودة إلى الجادة التي أرسى علماء العربية قواعدهم عليها.

الهوامش:

- (1) انظر: درة الحجال 299/3 وخلال جزولة 84/2 وسوس العاملة 124 و178 والأعلام 95/3.
- (2) انظر: المعسول 23/7.
- (3) انظر: المعسول 23/7 والأعلام 95/3.
- (4) انظر: درة الحجال 299/3.
- (5) انظر: تهذيب اللغة 329/15 ولسان العرب 172/1.
- (6) انظر: مجاز القرآن 86/1.
- (7) سورة آل عمران 7/3.
- (8) سورة الأعراف 53/7.
- (9) انظر: معجم مقاييس اللغة 162/1.
- (10) العين 369/8.
- (11) تهذيب اللغة 329/15.
- (12) انظر: أساس البلاغة 39/1.
- (13) الكتاب لسيبويه 65/1.
- (14) التذييل والتكميل في شرح التسهيل 300/4.
- (15) انظر: المزهر في علوم اللغة 204/1 والاقتراح 75.
- (16) انظر: أصول النحو، ص 157 في هامش الصفحة، ومنهم الدكتور العراقي ليث قهبر عبد الله الحياني الهبتي في أطروحته للدكتوراه "التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري" ص 14.
- (17) تفسير البحر المحيط 309/4.
- (18) انظر: الجنى الداني 252/1.
- (19) تنبيه الطلبة على معاني الألفية 692/2.
- (20) الحذف والتقدير في النحو العربي، ص 204.

- (21) أصول النحو العربي، ص155.
- (22) انظر: أصول النحو العربي، ص163.
- (23) سورة البقرة 189/2.
- (24) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 357/1.
- (25) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 357/1.
- (26) سورة محمد 21/47.
- (27) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 162.
- (28) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 396/1.
- (29) الكتاب 316/1.
- (30) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 399/1.
- (31) انظر: شرح الكافية الشافية 418/1.
- (32) انظر: الكتاب 316/1.
- (33) صحيح البخاري 170/4.
- (34) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 400/1.
- (35) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 481-480/1.
- (36) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 539/1.
- (37) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 534/1.
- (38) البيت من الرجز، وهو لذي الرمة في ديوانه ص58.
- (39) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 593/1.
- (40) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 635/2.
- (41) سورة المدثر 6/74.
- (42) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ص187.
- (43) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 691/2.
- (44) سورة الانشقاق 1/84.
- (45) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 701/2.
- (46) سورة التوبة 6/9.
- (47) انظر: الخصائص 275/2.
- (48) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 372-368/1.
- (49) انظر: شرح ابن عقيل 36/3.
- (50) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1022/3.
- (51) انظر: العين 62/2 والكتاب 155/4 والظاهر في معاني كلمات الناس 235/2 وتهذيب اللغة 155/2 ومجمع الأمثال 129/1.

- (52) انظر: الاقتراح 76.
- (53) سورة الأعراف 155/7.
- (54) انظر: المفصل في صنعة الإعراب 387/1.
- (55) انظر: سورة هود 68/11.
- (56) البيت من البسيط، وهو منسوب لحسان بن ثابت في الكتاب 190/1، وليس في ديوانه.
- (57) انظر: الكتاب 190/1.
- (58) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 261/1.
- (59) سورة البقرة 35/2.
- (60) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 608/2.
- (61) سورة آل عمران 179/3.
- (62) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1009/3.
- (63) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1011/3.
- (64) سورة فاطر 36/25.
- (65) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1013/3.
- (66) البيت من الكامل، وهو منسوب للأخطل في الكتاب 43/3 ولأبي الأسود الدؤلي في لسان العرب 3003/4 وهمع الهوامع 393/2 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 15/4.
- (67) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1015/3.
- (68) سورة الأنعام 71/6.
- (69) سورة الشورى 51/42.
- (70) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1021/3.
- (71) البيت من الوافر، وهو لميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وموضوعه في سر صناعة الإعراب 273/1 وتوضيح المقاصد والمسالك 1261/3 ومعني اللبيب 373/1 وهمع الهوامع 404/2.
- (72) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1020/3.
- (73) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة الخثعي، وموضوعه في العين 160/1 ومعجم مقاييس اللغة 395/1 وتوضيح المقاصد والمسالك 1262/3 وشرح ابن عقيل 21/4 وهمع الهوامع 404/2.
- (74) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك 1262/3 وشرح ابن عقيل 22/4 وهمع الهوامع 404/2.
- (75) سورة البقرة 184/2.
- (76) سورة البقرة 77/2.
- (77) سورة آل عمران 153/3.
- (78) انظر: شرح ابن عقيل 141-140/1.
- (79) سورة البقرة 143/2.

- (80) سورة آل عمران 115/3.
- (81) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 820/2.
- (82) سورة الإسراء 76/17.
- (83) انظر: تفسير البحر المحيط 63/6.
- (84) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 1007/3.
- (85) سورة فصلت 46/41.
- (86) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 616/2.
- (87) انظر: تنبيه الطلبة على معاني الألفية 691/2.

المصادر والمراجع:

1. أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري (ت538هـ) - تحقيق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1419هـ - 1998م.
2. أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة 1410هـ - 1989م.
3. الأعلام، خير الدين الزركلي (ت1396هـ) - دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة عشرة - بيروت 1423هـ - 2002م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ) - تحقيق: حسن حمد بإشراف: إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - بيروت 1428هـ - 2007م.
5. التذيل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) - تحقيق: الدكتور حسن هندواي - دار القلم - الطبعة الأولى - دمشق 1418هـ - 1997م.
6. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1422هـ - 2001م.
7. تنبيه الطلبة على معاني الألفية، سعيد بن سليمان السوسي (ت882هـ) - تحقيق: خالد بن سعود العصيمي - دار التدمرية - الطبعة الأولى - الرياض 1429هـ - 2008م.
8. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت370هـ) - تحقيق: محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - بيروت 1422هـ - 2001م.
9. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن ابن أم قاسم المرادي (ت749هـ) - تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1413هـ - 1992م.
10. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم (ت1436هـ) - دار غريب - الطبعة الأولى - القاهرة 1429هـ - 2008م.
11. الخصائص، عثمان بن جني (ت392هـ) - تحقيق: محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الخامسة - القاهرة 1431هـ - 2010م.
12. خلال جزولة، محمد المختار السوسي (ت1383هـ) - تطوان - المغرب.

13. درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت1025هـ) - تحقيق: محمد الأحمد أبو النور - مكتبة دار التراث - الطبعة الأولى - القاهرة 1391هـ - 1971م.
14. ديوان ذي الرُّمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة ذو الرُّمة (ت117هـ) - شرحه وقدم له: أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1415هـ - 1995م.
15. ديوان عنتره، عنتره بن شداد العبسي (ت608م) - تحقيق: محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي - 1384هـ - 1964م.
16. ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب الفرزدق (ت114هـ) - شرحه وضبطه: علي فاعور - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1407هـ - 1987م.
17. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ) - تحقيق: حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت 1412هـ - 1992م.
18. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت399هـ) - تحقيق: حسن هندواي - دار القلم - دمشق 1405هـ - 1985م.
19. سوس العاملة، محمد المختار السوسي (ت1383هـ) - الرباط 1379هـ - 1959م.
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت769هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - الطبعة العشرية - القاهرة 1400هـ - 1980م.
21. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ) - تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى - أم القرى 1402هـ - 1982م.
22. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) - تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة - الطبعة الأولى - بيروت 1422هـ - 2001م.
23. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) - تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.
24. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) - تحقيق: الدكتور أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - القاهرة 1396هـ - 1976م.
25. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) - تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - بيروت 1430هـ - 2009م.
26. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) - تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة.
27. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ) - تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي - القاهرة.
28. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت.

29. المزهري في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) - تحقيق: فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - بيروت 1419 هـ - 1998 م.
30. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) تحقيق: عبد السلام هارون - دار الفكر - الطبعة الأولى - بيروت 1418 هـ - 1997 م.
31. المعسول، محمد المختار السوسي (ت1383هـ) - مطبعة النجاح - الدار البيضاء بالمغرب الأقصى 1382 هـ - 1963 م.
32. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ) - تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت 1405 هـ - 1985 م.
33. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت538هـ) - تحقيق: علي أبو ملحم - مكتبة الهلال - الطبعة الأولى - بيروت 1414 هـ - 1993 م.
34. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) - تحقيق: عبد الحميد هندراوي - المكتبة التوفيقية - مصر.